

أحمد بن محمد
عبد الوهاب بن أحمد
علي بن عبد العزيز
فهد بن عبد الله

علي شاذي الكباري
عبد المنعم ماضي
تسليم بن منصور
عبد الحفيظ بن علي



● عرض: هبة الله حسن

العربي لم يصل بعد إلى مرحلة الدولة، وأخيراً نبه المشاركون إلى دور "إسرائيل" ووجودها، بالإضافة إلى تقشي الفساد، وتعاظم دور المؤسسة الأمنية كعوامل تنفرد بها المنطقة ضد التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: تجربة الانتقال إلى نظام

حكم ديمقراطي في الكويت

في هذا الفصل كتب د. علي الزميج عن تجربة محددة هي تجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في الكويت، عارضاً في البداية أهم ما يميز هذه التجربة عن غيرها في الخليج العربي، وشارحاً باقتضاب التطور التاريخي للممارسة الديمقراطية في الكويت ودور المال في شراء الأصوات وعدم رجوع برامج سياسية للنواب، ثم تناول أثر الأوضاع الإقليمية والدولية على عملية الإصلاح السياسي، ومنها الخلافات مع دول الجوار الخليجية، ومع إيران كذلك، ووقوع المنطقة في قلب دائرة المصالح الدولية، عارضاً مقارنة بين التجربة الكويتية والتجربة الماليزية، منتهياً إلى وضع بعض الشروط اللازمة لتفعيل عملية الإصلاح السياسي، والتي من أبرزها التبنّي المجتمعي للديمقراطية والإصلاح السياسي، وتوافر الإرادة السياسية للإصلاح لدى مؤسسة الحكم، وإدارة عملية التغيير وفقاً للأسس العلمية.

وفي المداخلات اختلف البعض مع الكاتب حول الدستور الكويتي، معتبرين أنه مشكلة في حد ذاته؛ لأنه يعطي الأمير صلاحيات واسعة، وأنه لا يمكن فصل القبيلة عن الحكم، متسائلين عن أسباب عدم تغيير الدستور بعد نحو خمسين عاماً من وضعه، في حين تساءل أحد المشاركين عن عدم وجود أي إشارة إلى الوجود الأمريكي في الكويت وعلاقته بالديمقراطية، كما أثار آخرون مشكلة البدون ومشكلة تكرار حل المجلس التشريعي، واعتبار الاستجوابات خطأ أحمر، كذلك قضية العدالة وموقع الدين واللغة والعرق، وإمكانية تطور الكويت إلى ملكية دستورية، وعدم

وقد انتهت هذه المقارنة والدراسة إلى أن الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية يعتمد بدرجة كبيرة على توافق القوى السياسية على نظام حكم ديمقراطي بأسسه ومبادئه وآلياته، ويستلزم كذلك إيمان القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية قولاً وفعلاً، وكذلك اعتدال خطابها السياسي، وانفتاحها على القوى المختلفة، وأخيراً التكتل من أجل توسيع قاعدة المؤمنين بالديمقراطية كنظام سياسي وآلية كل الصراعات السياسية.

وأشار الكاتب هنا إلى أن غياب هذا التوافق من أبرز العقبات في الدول العربية للانتقال إلى الديمقراطية، كما أضاف أن نوعية القيادة ومهارات السياسيين الإصلاحيين من العوامل الهامة في نجاح هذا الانتقال في معظم حالات الدراسة، عارضاً دور الآباء المؤسسين في الهند وماليزيا ودور "مانديلا" و"ديكيرك" في جنوب أفريقيا، وغيرها من الحالات، كما كان في بعض الحالات كف المؤسسة العسكرية يدها عن دعم النظام من أبرز عوامل مجابهة الفئات الحاكمة، مؤكداً أن هذا التوافق بين القوى واعتدال خطابها وتكتلها أمام السلطة كفيل بدفع القوى الدولية الداعمة للنظم؛ للتخلي عن هذا الدعم ومساندة مطالب الديمقراطية أو على الأقل عدم الممانعة في هذا الانتقال.

وفي المناقشات التي تلت ذلك ركز بعض المشاركين على دور العامل الخارجي الذي يلعب دوراً مزدوجاً متناقضاً، ضارباً بالولايات المتحدة المثال في دعمها الظاهر للديمقراطية، ودعمها في الوقت ذاته للأنظمة الحاكمة، كما أضاف آخر أنه من غير المجدي دراسة حالات غير عربية طالما هذا الدعم الخارجي هو العامل الفاصل، كما يرى في منع هذا الانتقال. وانتقل آخرون للنقاش حول العوامل الداخلية وتأثيرها في عملية الانتقال، من غياب للإصلاحيين وهيمنة المثقفين العرب على الشعوب، ودور العامل الاقتصادي وأهميته، وأكد البعض ضرورة البدء في بناء الدولة على مؤسسات تقوم على أساسها عملية الانتقال، مشيرين إلى أن الوطن

الانتقال الحقيقي للديمقراطية يعتمد على توافق القوى السياسية على نظام حكم ديمقراطي بأسسه ومبادئه وآلياته واعتدال خطابها السياسي وانفتاحها على القوى المختلفة



الأوضاع والظروف التي أدت إلى دستور ١٨٤٨م في سويسرا ودستور ١٩٤٣م في لبنان، منتهياً إلى عدد من الدروس المستفادة، أهمها أن العلاقة بين الوطنية والديمقراطية لم تتبلور بشكل كافٍ في المنطقة العربية على عكس ما حدث في سويسرا، منوهاً إلى أن الصيغة الديمقراطية التوافقية التي اعتمدت في لبنان هي حل مؤقت، وأنه يجب قيام نظام أكثرى يقوم على المواطنة، واحترام الحرية الفردية، والخلاص من الطائفية والنزاعات الفئوية التي تتحدى السلطة الوطنية، وشدد على أن يحدث هذا دون السماح بقيام دكتاتورية الأكثرية المستتدة إلى عرق أو دين أو حتى التزام سياسي.

وكانت التساؤلات في هذا البحث تتعلق برأي الكاتب في الفترة الزمنية التي يجب أن نتركها للديمقراطية التوافقية قبل الانتقال لمبدأ المواطنة، كذلك كان الحديث من قبل البعض عن تغير الاستقطاب الطائفي إلى استقطاب سياسي، مع تحالف "ميشال عون" مع "حزب الله"، وتحالف عائلة "الجميل" مع "الحريري"، وهل هذا سيخدم التحول إلى الديمقراطية على أساس المواطنة، وتساءل آخر عن دور المال ومسألة التغير الديموجرافي وأثرهما على الديمقراطية التوافقية، وهذا أضاف باحث أن المال في سويسرا يصنعه السويسريون، أما مشكلة لبنان فهي أنه على مدى خمسين عاماً يعاد ترتيب الأمور من خلال المال القادم من الخارج بهدف الإبقاء على الأقطاب نفسه.

وجود أحزاب سياسية، ومسألة المشاركة السياسية، ومسألة توزيع عوائد النفط، والاستفادة من التجربة النرويجية.

وفي رده على هذه المدخلات والتساؤلات أكد أنه بمقارنة الكويت بتجارب بقية دول الخليج وبقية الدول العربية، فإنه اعتبرها التجربة الأكثر تقدماً، مؤكداً مجدداً أنه لا مشكلة في الدستور، بل إن المشكلة الحقيقية هي الممارسة السياسية ومواقف القوى السياسية، وأن دور الأسرة الحاكمة لا يمثل تجاوزاً، كما أكد أن الوجود الأمريكي هو واقع تعيشه المنطقة، وهو ليس جيداً، ولكن الخوف من الأسوأ هو الذي يدفع إلى قبوله، مضيفاً أن مشكلة البدون مشكلة عالمية إنسانية بالأساس تستغلها بعض القوى السياسية، وأشار إلى الحاجة إلى الإسلام المستير - كما عبر عنه - وإرادة التغيير، والمزيد من حرية الإعلام لاكمال التجربة.

الفصل الثالث: تجربتنا لبنان وسويسرا في الديمقراطية التوافقية

وقدم د. رغيد كاظم الصلح دراسة عن تجربتي لبنان وسويسرا في الديمقراطية التوافقية، موضعاً في البداية الخصائص الأساسية للديمقراطية التوافقية، والعوامل المساعدة على الانتقال إليها، والتي منها:

- ١- حجم الدولة الصغيرة.
- ٢- وجود التحدي الخارجي أمام النخبة السياسية؛ مما يدفعها إلى التفاهم فيما بينها.
- ٣- ميزان القوى المتناسب بين الفئات المجتمعية، فلا تملك فئة أرجحية واسعة وحاسمة عن باقي الفئات.

هذا إلى جانب عوامل أخرى، أبرزها دور النخبة السياسية، وقدرتها على القيام بنوع من الهندسة السياسية للانتقال للديمقراطية.

ثم تناول الكاتب الحالة اللبنانية، موضعاً الفارق بينها وبين الحالة السويسرية، ومقارناً بين

حالة من التوعد بين الطوائف السياسية، ثم توافق على التحرك نحو الديمقراطية، ولكن الفشل في الديمقراطية كان دائماً فشلاً اقتصادياً من ناحية وفشلاً في حل مسألة الجنوب من ناحية أخرى.

أما الأستاذ عبد النبي العسكري، فقد تحدث عن تجربة البحرين التي أسماها (ديمقراطية معاقة وإصلاح متعثر)، موضحاً أن ثلاث فرص أتاحت للديمقراطية في البحرين مع تغير معنى الديمقراطية في كل مرحلة. ففي التجربة الأولى في الخمسينيات، كانت الديمقراطية تعني التشاور، وتكونت هيئة الاتحاد الوطني من تحالف من السنة والشيعة وعلماء الدين، وأفشل المستعمر الإنجليزي هذه التجربة. أما التجربة الثانية، فقد جاءت عقب انسحاب بريطانيا من الخليج، وبعد استفتاء أبقى البحرين دولة مستقلة عن إيران، وتم تشكيل مجلس تأسيس ووضع الدستور، وقد أفضلهما الصدام مع السلطة المنتخبة وحل المجلس النيابي عام ١٩٧٥م، وبدأت بعدها مرحلة القمع حتى شهدت البلاد في التسعينيات انتفاضة أهلية، وحدث تحول بعد الغزو العراقي للكويت تحول في فكر المعارضة السياسية من استهداف قلب النظام إلى المطالبة بالإصلاح، وحلت الفرصة الثالثة عام ١٩٩٩م، مع الملك الجديد وبدء مشروعه الإصلاحية.

ثم تطرق الكاتب إلى معوقات التجربة، من تعدد التفسيرات إلى مواد ميثاق العمل الوطني، وغياب الإرادة السياسية، وعدم اكتمال المشروع الإصلاحي، هذا إلى جانب جمع عشيرة الأسرة الحاكمة كأكبر عشيرة في البحرين بين السلطة والثروة، بالإضافة إلى انقسام المعارضة وتشنتها، معتبراً أنه - وفي ظل هذا الانقسام الطائفي في التنظيمات السياسية والأهلية - لا يمكن حدوث إصلاح حقيقي.

أما في المداخلات الثلاثة، فقد تحدث عبد الفتاح ماضي عن أبرز العقبات أمام التجربة المصرية، ومنها: ازدواجية التعامل مع القضايا المتصلة بالديمقراطية، خصوصاً ما يتصل بالعامل الخارجي، كذلك دور الدين وموقعه من

وتطرق آخر إلى العلانية وقيام الديمقراطية الغربية عليها على عكس الحال في الوطن العربي، حيث هناك ولاء للدين وللقبيلة وللمذهب، متسائلاً عن كيفية التوفيق بين تعدد الولاءات والديمقراطية.

وفي رده على المداخلات، أشار الكاتب إلى مقاربتين، الأولى: يرى أنصارها أنه إذا طبقت التوافقية بدقة وعناية، فإنها تنتقل إلى ديمقراطية الأكثرية، والمقاربة الثانية: يعتقد أصحابها أنه من الأفضل أن يحدث الانتقال في التوافقية إلى الأكثرية عن طريق النخبة السياسية بعد أن تصل إلى درجة من الوعي السياسي والانتماء الوطني.

الفصل الرابع: عقبات الانتقال في بعض الدول العربية

وخصص الفصل الرابع لعدة مداخلات حول عقبات الانتقال في بعض الدول العربية، فقد بدأ عبد الوهاب الأفندي في الحديث عن الحالة السودانية، مشيراً إلى أن السودان الذي يتسم بالتعددية العرقية واللغوية والدينية والسياسية شهد انتقالاً ديمقراطياً مرتين في الماضي، وأن بعض الأحزاب السياسية قام على بنية طائفية، مؤكداً أنه من الممكن تفادي كثير من المشكلات بالسودان لو اعتمدت الديمقراطية التوافقية، وقد شدد على أن المشكلة الأساسية بالسودان هي مشكلة الجنوب، مذكراً بأن مطالب الجنوب في البداية كانت بسيطة تتعلق بنوع من الحكم الفيدرالي، ومن الفيتو في بعض الأمور، لكن هذه المطالب لاقت تجاهلاً من الساسة حينئذ، ومع ذلك فلم يكن هذا هو سبب سقوط الديمقراطية، فالسبب هو الصراع داخل النخب الحاكمة بل وداخل الحزب الواحد لطبيعة الأحزاب الطائفية وبنيتها غير الديمقراطية، وهو ما دفع النخبة إلى التفكير في الانقلاب العسكري، غير أن إمساك الجيش بالسلطة أدى إلى مشكلات عدة، فحرب الجنوب تصاعدت؛ مما أدى إلى تقويض شرعية النظام العسكري ذاته، فسقط مرتين، وفي الحالتين شهدت البلاد

حجم الدولة الصغير والتحدي الخارجي أمام النخبة السياسية وتناسب ميزان القوى بين الفئات المجتمعية وقدرة النخبة السياسية على التخطيط... من العوامل المساعدة على الانتقال للديمقراطية التوافقية كما في لبنان



كثير من الدول العربية، غير أن القضية الأساسية هي الصراع الداخلي بين قوى الإصلاح. واعتبر آخرون أن المداخلات لم تتعمق كثيراً في جذور المشكلة وأسباب عدم التحول التي حددها في خمسة موضوعات:

- ١- ثقافة القبيلة والتعصب على حساب الثقافة المدنية والمجتمع المدني.
 - ٢- نظام التعليم في الوطن العربي.
 - ٣- هيمنة حاكم واحد على ثروات الدولة.
 - ٤- قضية الإسلام والديمقراطية.
 - ٥- مصداقية الأحزاب والنخب السياسية في الوطن العربي فيما يتصل بثقافة التوافق والديمقراطية مقابل ثقافة الإقصاء.
- وشدد أحدهم على ضرورة إنهاء الخلاف بين الإسلاميين واليساريين ليتحقق الانتقال الديمقراطي، مؤكداً أن غياب الديمقراطية في العواصم العربية؛ بسبب عدم سماح الحكام بقيامها، وليس رفض الشعوب.
- وقد أكد الدكتور عبد الفتاح أهمية العوامل الثقافية والتعليمية، غير أنه اعتبر أن وضعها في الصدارة يؤدي إلى تعقيد الانتقال الديمقراطي، فهذه الأشياء جاءت بعد الديمقراطية في كثير من المجتمعات.

الفصل الخامس: أهمية بناء كتلة تاريخية

من أجل الانتقال الديمقراطي

واحتوى الفصل الخامس على مناقشات وآراء

الديمقراطية، والديمقراطية ذاتها كمفهوم ونظام للحكم، موضعاً أن الكثير من قوى المعارضة يخلط بين الديمقراطية الغربية والسياسة الخارجية الأمريكية، ويهتمون بعيوب هذه الديمقراطية أكثر من الاهتمام بعيوب النظام الحاكم، كما أن سلوك الحكومة يتسم بالازدواجية، حيث أصبحت قضية الديمقراطية مسألة أمن قومي تهدد باختراق خارجي، وقد شدد الكاتب على أهمية استفادة القوى الوطنية والإسلامية من تجارب الديمقراطية، خصوصاً فيما يتعلق بثلاثة أسئلة محورية: كيف اعتدل الخطاب السياسي للمعارضين والمناضلين من أجل الديمقراطية؟

٢- كيف اتفق هؤلاء على قواسم مشتركة وعلى نظام ديمقراطي بديل.

وكيف نجحوا في التكتل للضغط على الحكومة ودفعها للتنازل؟

وانتهى مداخلته مؤكداً ضرورة التوافق بين التيار الإسلامي والتيارات الأخرى وتنقية الخطاب السياسي من تبادل الاتهامات، والوصول إلى قواسم مشتركة حول النظام البديل، وأهم المطالب السياسية المحددة.

وفي المداخلة الأخيرة. كتب فؤاد الصلاحي عن معوقات الانتقال في اليمن، مستعرضاً في البداية التجربة اليمنية في الانفتاح السياسي والظروف المحيطة بها، ثم تناول بشيء من التفصيل المعوقات التي تقف أمام هذا الانتقال، والتي منها ضعف البناء المؤسسي في الدولة والمجتمع، وطبيعة المجتمع اليمني، وتركيبه الاجتماعية وضعف المشروع التنموي بشكل عام، فضلاً عن ضعف النمو الاقتصادي، وضعف نشاط هيئات المجتمع المدني، وانتهى الكاتب إلى أنه رغم أن اليمن شهد جملة من المتغيرات المطالبة بالتغيير والمناصرة للديمقراطية، غير أن هذه المتغيرات تتم بشكل متناثر دون مشروع وطني عام.

وفي المناقشات حول المداخلات الأربع، اعتبر البعض أن هناك تطوراً في حريات الإعلام في

وانتهى هذا الفصل إلى عدد من مقومات النجاح في هذه التجربة، فهي بداية تجربة انطوت على فكرة الاختيار الإرادي والحر للنظام الديمقراطي ونتائجها على السياسة والاقتصاد والمجتمع؛ مما ترجم هذا الاختيار إلى احتضان المؤسسة الملكية مشروع الانتقال وتفاعلها مع مكونات المجتمع، فضلاً عن أن نجاح قادة الانتقال في صياغة وثيقة دستورية كرست روح التوافق حول قواعد النظام الديمقراطي المنشود، وأخيراً ساعد على نجاح هذه التجربة الإطار الإقليمي المشجع على الانتقال في أوروبا.

وفي مقابل ذلك، أشار الكاتب إلى أن التجربة المغربية تتطوي على بعض المظاهر الخاصة بها، منها اقتناع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة البحث عن التوافقات الواقعية والممكنة لإعادة بناء الثقة، غير أن هناك مفارقة - بحسب الكاتب - عند المقارنة بين الحالتين المغربية والأسبانية، فبقدر ما نجحت أسبانيا في الاندفاع نحو الانتقال الناجح نحو الديمقراطية بقدر ما صار من الصعوبة على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته لأسباب منها: قصر عمر التجربة ودرجة نضج المشروع لدى الفاعلين السياسيين، وانتهى الفصل إلى استنتاج رئيسي قوامه أن التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لا تترك للمغرب خياراً بديلاً عن خيار (الدمقرطة والتحديث)، غير أن إنجاز هذا الخيار يستلزم من المؤسسة الملكية والأحزاب اتخاذ خطوات جريئة وآلية، ويتطلب قدرًا محترمًا من التراكم الفعّال على صعيد بناء الاقتصاد وتقويم الاختلالات الاجتماعية.

وفي النهاية، ففي رأيي المتواضع أن هذا الكتاب/ الدراسة جهد رائع ومتميز من باحثه، وكل من شارك في نقاشاته، ويبقى على القوى السياسية من نظم وحكومات ونخب سياسية معارضة وتيار إسلامي له ثقل في هذه المعادلة، على الجميع أخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار ومناقشة ما جاء فيها؛ في سبيل التوصل إلى التوافق المراد للوصول إلى انتقال حقيقي، وجاد نحو الديمقراطية في بلادنا، ذلك الانتقال الذي تأخر كثيراً عن مواعده المطلوب. ■

حول أهمية بناء كتلة تاريخية تعمل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية. حيث قدم علي خليفة الكواري رؤيته، موضحاً أن الفرضية التي قام عليها الموضوع أن كل العوامل مهمة، غير أن هناك عاملاً حاسماً إذا توصل إليه المجتمع يصبح الانتقال ممكناً، وهو توافق القوى التي تشد التغيير على نظام حكم بديل على قاعدة الديمقراطية، فدون هذا التوافق لن تستطيع هذه القوى الضغط على النظام أو التأثير فيه من أجل هذا الانتقال، فهو لن يحدث دون تكوين تلك الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية، وقد أثار عدد كبير من الحضور الكثير من الموضوعات والتساؤلات ذات الصلة، منها على سبيل المثال:

أهمية إصلاح حال الأحزاب من أجل استقطاب الجماهير، كذلك ضرورة إيمان الأحزاب نفسها والنشطاء السياسيين بالديمقراطية والتكتل، الحاجة إلى إخراج وثيقة للحقوق والحريات الفردية والسياسية للمواطن العربي تعمل كنواة لأي دستور مستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد والدين، وأهمية ثقافة التوافق الديمقراطي بين الكتل والتيارات العربية والبعد الإجرائي العملي للخطوة، كذلك ناقش البعض إعادة النظر في كلمة (تاريخية)؛ لأنها توحي بأنها من الماضي، واقتراح كلمة الوطنية تأكيد لمعناها الشامل، وأخيراً كانت التساؤلات عن ماذا سيحدث بعد التغيير؟ وهل ستستمر الكتلة التاريخية أم تنفطر، ويتولى عليها الطرف الأقوى، وننتقل إلى مرحلة جديدة من الاستبداد؟

الفصل السادس: انتقال المغرب إلى الديمقراطية

أما الفصل الأخير في هذا الكتاب، فقد قدم فيه أ/ محمد المالكى بحثاً عن محاولة انتقال المغرب للديمقراطية، وتقييم هذه التجربة، حيث تساءل بداية عن المقومات التي سمحت لأسبانيا بإنجاز مشروع الانتقال إلى الديمقراطية في زمن وجيز، مقارنة مع غيرها من التجارب في العالم، وخصوصاً في المغرب.